



التطورات السياسية في إنكلترا (1660 – 1625م)

Political developments in England (1660-1625 AD)

م.د أميرة سعيد زباله الياسري -قسم التاريخ -جامعة بابل –كلية التربية الاساسية-

amira.alyasiri207@gmail.com

تاريخ النشر: 29-12-2025	تاريخ القبول: 09-09-2025	تاريخ الإرسال: 29-08-2025
-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص

تناولت هذه الدراسة المتواضعة بعض الاحداث السياسية التي عصفت بإنكلترا ضمن سنوات حكم الملك شارل الاول، حيث كان صراع مستمر بينه وبين البرلمان، بسبب مطالب الملك المالية باستمرار، مما أثقل كاهل المواطن الانكليزي بالضرائب، وايضا كان الملك يوظف العامل الطائفي من اجل مآربه، لحين وصل به الحال ان يصطدم مع البرلمان عسكريا، وفي النهاية تمت الاطاحه به، وقيام نظام جمهوري واستبدال الحكم الملكي و بقيادة اوليفر كرومويل. تضمنت الدراسة مبحثين، كان الاول بعنوان (الوضع العام لإنكلترا(1660-1625)، اما المبحث الثاني، جاء تحت عنوان(قيام الحكم الجمهوري ونهايته). الكلمات المفتاحية – الصراع-الملك شارل الاول-البرلمان-كرومويل-الانكليكان-

Abstract:

This modest study addressed some of the political events that shook England during the reign of King Charles I, where there was a continuous struggle between him and Parliament due to the king's constant financial demands, which burdened the English citizen with taxes. The king also employed sectarianism for his own purposes, until he reached a point where he clashed with Parliament militarily. In the end, he was overthrown, and a republican system was established, replacing the monarchy, led by Oliver Cromwell. The study included two sections: the first was titled (The General Situation of England (1625-1660)), while the second section was titled (The Establishment of Republican Rule and Its End.)



المقدمة:

كانت هناك تطورات خطيرة في أحداثها السياسية حدثت في أنكلترا خلال الأعوام (1660 – 1625) ، فقد كان أولها تأزم العلاقة بين الملك شارل الأول () (1649/1625 – 1649/1600) Charles I والبرلمان الإنكليزي الثاني (6 شباط/فبراير - 15 حزيران/يونيو 1626) ، وحينما رفض معظم أعضاء البرلمان الموافقة على إعطاء الملك الأموال () بسبب بعض المشاكل التي طرأت على الخزينة وذلك نتيجة لتكاليف الحروب الخارجية، مما الملك شارل الأول الى جمع المال عن طريق القروض بصورة إجبارية، و امر بزج كل من امتنع عن ذلك بالسجن دون محاكمة () و بعد ان امتنع خمسة من التجار () عن أقراض المال للملك بالإكراه ، أصدر أمره الخاص بسجنهم، ادى ذلك الى ان ينفجر الشعب مطالباً بتحديد نفوذ الملك، فاجتمع أعضاء البرلمان المتكون من (600) عضواً في 7 حزيران/يونيو 1628، وأعدوا عريضة أطلقوا عليها ملتمس الحقوق Petition of Right ، ومن خلالها تم لفت مجلس العموم أنظار الملك لجمعه الأموال بطريقة غير شرعية، وطلب منه أن لا يجبر فرداً من الرعية على دفع شيء من المال على شكل هدية أو منحة أو قرض أو ضريبة، بدون موافقة البرلمان، وايضا احتوت العريضة على طلب منه، أن لا يسجن فرداً من أحرار الرعية، أو يعاقب بأي عقوبة إلا بما تقتضيه قوانين البلاد، فضلاً عن عدم إجبار الشعب على أيواء الجنود أو ضيافتهم واطعامهم، بأي حال من الأحوال () وأخيراً عدم إعلان الأحكام العرفية زمن السلم () . كان رد فعل الملك شارل الاول ، انه أصر على عدم الموافقة على الوثيقة بعناد فامتنع البرلمان عن منح الملك المساعدات المالية التي كان يأمل الحاجة إليها، إذ أن شارل الأول طلب خمس منح تبلغ قيمتها ثلاثمائة ألف باون تدفع جميعها خلال عام واحد ()، في النهاية وافق شارل الأول على الوثيقة التي نشرت في الحادي والعشرين من كانون الثاني/يناير 1629 ()؛ وتعد تلك الوثيقة أول قيد تشريعي مهم يفرض على سلطات التاج منذ عام 1485 () .

وكان من نتائج تلك الاحداث، ان ساءت العلاقة بين شارل الأول والبرلمان حينما ناشده البرلمان عزل دوق بكنغهام () Duke Buckingham لكن الملك شارل الأول غضب وامر بتأجيل الجلسة لمدة ستة أشهر اعتباراً من العاشر من آذار/مارس 1629، وفجأة حينما كان بحجة ان مرض الطاعون قد أنتشر في أنكلترا، ولم ينعقد بعدها إلا بعد اغتيال بكنغهام () .



اعتمد الملك شارل الأول وفقاً لرغبته، على مستشارين لإدارة شؤون السياسة والدين في أنكلترا، وكان مستشاره في شؤون الكنيسة الأنكليكانية وليم لود (William Loud) رئيس أساقفة كانتربري، ورئيس جامعة أكسفورد، ورئيس كنيسة أنكلترا، أما في شؤون الدولة فقد استعان شارل الأول بخدمات توماس ونتوورت إيرل ستافورد (Thomas Wentworth Earl of Stafford) وهو شخصية بارزة بين الزعماء السياسيين.

أن وجود وليم لود وتوماس ونتوورت سببا زيادة في تأزم العلاقة بين الملك والبرلمان، أذ باشر لود بكسر أية مقاومة ضد الانكليكان، وشكل لجنة ذات مهمة كنسية عليا). ودفع الشعب الى قبول طقوس دينية تميل نحو طقوس البابوية، و لمحاولة أجبار جميع رجال الدين على استعمال كتاب الصلوات). فقد ألزم رجال الدين بالركوع أمام القربان المقدس، وفرض على رجال الكليروس أن يلبسوا الكتونة). ووضع الرقابة على الصحافة والبروتستانت، وتوعد بإجراءات عقابية لكل من يرفض ذلك). بأن يحاكم في محكمة النجوم (Court of Star chamber)، وقد اباح لود قطع ارزاق رجال الدين الانكليكان وفرض عقوبة الجلد بحقهم)، ايضا لم يكتف بذلك فقد قرر أن يفرض على أسكتلندا المشيخية (Presbyterian)، عودة السلطة الاسقفية).

وفي الوقت الذي حدد ستافورد بقناعته السياسية، أنه من الممكن أنتمنان الملك على حكومة البلاد اكثر من البرلمان، وأن الحل الافضل لأضطرابات عصره تكمن في اليد الحازمة أو كما يسميها (السياسة النافذة). فقد أمتاز حكم شارل الاول بكونه حكماً استبدادياً مطلقاً، ولم يستدع البرلمان بعد ان علق جلسته في العاشر من آذار/مارس 1629، وبذا أصبح شارل الاول يعمل بدون سلطة تشريعية رقابية، ادى الى ان أنتهز وزراؤه فرصة حل البرلمان لجباية الضرائب بوسائل مختلفة وكان أشدها تعسفاً (ضريبة السفن). أراد بها ان يجهز اسطولاً للدفاع عن تجارة البلاد ضد الاسطولين الهولندي والفرنسي). فلم يتبع الطريقة القديمة وهي ان يتم تكليف كل ميناء بتقديم عدد معين من السفن للحكومة، بل ان يعف من ذلك كل ميناء بدفع قسطه من الاموال اللازمة لتجهيز سفن الملك الكبيرة).

كذلك تبنى الملك شارل الاول رأيا جديدا في ان يتبنى الشعب بأسره القيام بعملية بناء الاسطول، لكن أحد اعضاء البرلمان كان معارضا، وهو جون هامبدن (John Hampden) أحد الذوات وملاك



أرض في مقاطعة باكنغهام شاير)، ولم يرغب في دفع ضرائب جديدة، وأثر المحاكمة والسجن على الازدعان لأوامر الملك وُرفِع أمره للمحكمة المؤلفة من اثني عشر قاضياً فاتخذ سبعة منهم قراراً لصالح الملك وخمسة لصالح هامبدن وعلى الرغم من خسارة هامبدون لتلك الدعوة في المحكمة، لكنه ربح عطف الطبقات السياسية البارزة في البلاد). قيام وحينما قام رجال الدين الاسكتلنديين بالثورة عام 1638 على سياسة الملك شارل الاول الرامية الى استبدال التعاليم الكالفينية التي تتبعها الكنيسة المشيخية فيها بتعاليم الكنيسة الانكليكانية، مما زاد الامر سوءاً (). وقد وقع المعارضون لتلك السياسة الدينية بالألوف ميثاقاً سمي بالميثاق القومي The National Covenant اقساموا فيه الدفاع عن الكنيسة ومعتقداتها، كذلك طرد الاساقفة الذين بعث بهم الملك لاجراء الاستبدال، وفي سنة 1639 بعد ان قهر الجيش الاسكتلندي قوات شارل الاول وأجبره على التفاوض (). و تم عقد هدنة مع الاسكتلنديين وهذا ما دفع الملك شارل الأول لدعوة البرلمان للانعقاد في الثالث عشر من نيسان/ابريل 1640 بعد توقف عن الاجتماع دام نحو احد عشر عاماً، كانت الغاية من عقد البرلمان، هي من اجل المساعدة على جمع المال لأخماد الثورة الاسكتلندية، فانعقد البرلمان وفي نية اعضائه منح الملك المال لأخماد الثورة، لكن كان هناك شرط هو ان يرفع شارل الاول المظالم التي كانت الامة تشكو منها، لكن شارل الاول ما لبث ان غضب على البرلمان وحله في الخامس من أيار/مايو 1640، الا ان بعد ثلاثة اسابيع من انعقاد البرلمان، سمي هذا البرلمان بالبرلمان القصير Short Parliament () لأن أعضاء البرلمان ناقشوا أموراً بعيدة عن سبب انعقاده مثل امتيازات البرلمان ورعابا الملكية والدين، في الوقت الذي أراد الملك مناقشة القضاء على الثورة الاسكتلندية، وقد عاد شارل الاول من جديد الى محاولة قمع الثورة الاسكتلندية في 1640، فكانت حملته الثانية أشد فشلاً من الاولى، لان انتصارات الثوار الاسكتلنديين، اجبرته على دعوة البرلمان، للانعقاد من جديد بعد أن عبر الأسكتلنديون نهر التويد Tweed واحتلوا درهام Derham ونورث تمبرلاند North temperland ().

وقد نتج من انتخابات جديدة أجريت في العام نفسه نتج عنها عودة معظم أعضاء البرلمان السابقين، فابتدأ بذلك عهد البرلمان الطويل The long Parliament والذي استمر مدة ثلاثة عشر عاماً (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1640 _ 30 نيسان/ابريل 1653) وقد كان منذ أن بدأ أولى جلساته



حتى ثبت استقلاله في العمل () وأصبح منافساً لسلطة الملك، وشعر الأخير بأنه تحت رحمة البرلمان، وكانت أولى أعمال ذلك البرلمان زج كلاً من (أيرل ستافورد) و(وليم لود) في السجن ووجه إليهما تهمة الخيانة العظمى (). وقام شارل الأول بمحاولة غير مجدية لأنقاذ وزيره، لأنه كان عاجزاً ويائساً لافتقاره للمساعدة العسكرية، لذا أجبر في النهاية على توقيع وثيقة إعدام ستافورد، وقد أعدم فعلاً في الثاني عشر من آذار/مارس 1641 () ونجا لود مؤقتاً من الإعدام، لكن بعد أربعة أعوام 1645 نفذ فيه الحكم ().

المبحث الثاني \ قيام الحكم الجمهوري ونهايته

كذلك أصدر البرلمان كثيراً من القرارات التي عملت على تقليص سلطة الملك، ومن بينها مطالبة شارل الأول بطرد رجال الدين الأنكليكان وحجب العضوية عنهم في مجلس اللوردات ومنعهم من التدخل في الشؤون الدينية،

وأبعاد الكاثوليك من البلاط، وإلغاء المحاكم الاستثنائية ()، وفي الخامس من تموز/يوليو 1641 وجهت الضربة القاضية من قبل البرلمان الى المبدأ القائل بالحق المطلق بألغائه المحكمة الوحيدة التي كان شارل الأول يستطيع الركون إليها في أنفاذ أرادته دون جدل، وهي محكمة النجوم، وتضمن القانون فقرة ذات أهمية دستورية بالغة الأهمية تنص على أن أي شخص يودع السجن نتيجة أمر صادر من الملك بصفته الشخصية أو عن البرلمان يجب، إذا ما رفع أمره الى محاكم القانون العام، أن يمنح براءة بإحضاره أمام المحكمة ثم تقرر المحاكم الشرعية سجنه من عدمه ().

وقد أجبر شارل الأول في الوقت نفسه على توقيع مرسوم يحرم عليه حل مجلس العموم دون موافقة أعضائه، ويحق للبرلمان على الأقل الاجتماع مرة واحدة كل ثلاثة أعوام، مما أضطر شارل الأول إلى الرضوخ حتى تحين له الفرصة المناسبة للتخلص من البرلمان، وقد كانت الفرصة المناسبة، حينما أشدت الخلاف بين أعضاء البرلمان بشأن المسائل الدينية، فاستغل ذلك الخلاف محاولاً استعادة سلطاته وتدير المؤامرات ضد معارضيه في البرلمان، وحينما علم معارضوه بذلك قدموا احتجاجاً أسموه الاحتجاج العظيم The Grand Remonstrance في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1641 مؤلفاً من 119 مادة و 204 بنداً، وضح فيه، كل مساوئ شارل الأول واحدة بعد أخرى وهي



المساوي التي أفقدت شارل الأول ثقة البرلمان ودعته أن يكون مستشاري الملك مسؤولين أمام البرلمان وليس أمام الملك وبنفس الوقت أراد البرلمان أسترجاع مكانته وشعبيته التي خسرها. ()
فقد قرر أعضاء البرلمان طبع الاحتجاج وتوزيعه على الشعب في جميع البلاد () . أثارت تلك الحركة امتعاض شارل الأول وتملكه الغضب، فذهب في الرابع من كانون الثاني/يناير الى قصر وستمنستر على رأس قوة تقدر بـ (500) جندي للقبض على خمسة من زعماء المجلس وقادة حركة المعارضة داخل البرلمان وهم بيم Bym وسترود Strode وهامبدن Hampden وهولز Holse وهازلرج Hazlerigy وذلك بتهمة الخيانة العظمى () غير أنهم هربوا قبل وصول الملك بعد أن تسربت لهم معلومات عن طريق أحد نساء القصر، ونتيجة لتلك الأحداث التي أدت الى ثورة في لندن ضد شارل الأول ، مما دفعه لمغادرة لندن مع عائلته الى الريف في الشمال لجمع أنصاره وبذلك دخلت أنكلترا في حرب أهلية دامت عدة سنوات، وكان الطرفان المتحاربين هما الفرسان الذين دافعوا عن سلطة الملك بقيادة ابن أخ الملك الأمير روبرت Prince Ropert وبين أصحاب الرؤوس المستديرة (Round Heads) وهم مناصرين للبرلمان بقيادة أوليفر كرومويل. () Oliver Cromwell

في الوقت الذي حاول شارل الأول إجراء مفاوضات مع البرلمان ، مستغلاً حالة الانشقاق والخلاف بين البرلمان وكرومويل، وبعد إدراك الأخير ما يخطط له الملك سارع بأنهاء أمر شارل الأول والبرلمان معاً ، فوجه القائد برايد Colonel Prides في السادس من كانون الأول/ديسمبر 1648 الى البرلمان لطرد معظم أعضائه في عملية تطهير واسعة النطاق سميت بـ "تطهير برايد" Prides Purge ، وإلغائه مجلس اللوردات بسبب رفض أعضائه تشكيل لجنة لمحاكمة الملك، أطلق على البرلمان المطهر بالبرلمان الرث () Rump Parliament أنهزم شارل الأول هزيمة نهائية في معركة ناسبي Nasby سنة 1645، وهرب الى اسكتلندا في أيار/مايو 1646، وسلم نفسه للجيش الأسكتلندي الذي كان يعسكر في الشمال، فسلمه الإسكتلنديون بدورهم الى البرلمان. وبقي شارل الأول في الأسر في جزيرة وايت مدة سنتين، الى أن شكل البرلمان الرث محكمة عليا للعدالة تولت محاكمته وأصدرها حكماً بالإعدام عليه وتنفيذه في الثلاثين من كانون الثاني/يناير 1649 أمام القصر الملكي في لندن () . وفي السابع شباط/فبراير قرر البرلمان إلغاء النظام الملكي وأعلان الجمهورية في أنكلترا، وفي الرابع عشر من الشهر نفسه اسند البرلمان السلطة التنفيذية الى مجلس الدولة (مجلس السيادة Council of)



الدولة الذي حكم بين (1649 – 1653) تكونت من (41) عضواً من بينهم أوليفر كرومويل، وقد سيطر عليه أوليفر كرومويل والذي بدأ بأخضاع الثائرين على النظام الجمهوري، بعد أن أعلنت اسكتلندا وأيرلندا شارل الثاني ابن شارل الأول ملكاً عليهما ().

ونتيجة هذه الاحداث توجه كرومويل الى أيرلندا . بعدما تطور التمرد الأيرلندي الى تحالف ملكي كاثوليكي، أثار ذلك مخاوف البرلمان من احتمال حدوث غزو ملكي على أنكلترا، تزايدت تلك الاحتمالات مع ظهور شارل الثاني في اسكتلندا، لكن ما أن وصل كرومويل الى أيرلندا حتى عمل بضرب القوات المتمردة بقوة وشجع قواته على القتل بدون رحمة وخلال سيطرته على المقاطعات الأيرلندية الواحدة تلو الأخرى، تفشى بين قواته وباء الزحار والملاريا وفتك بتلك القوات بسرعة حتى أصيب كرومويل نفسه بهذا الوباء، وقد عده الأيرلنديون لعنة أصابت جيش كرومويل، وما أن تعافى كرومويل من ذلك الوباء وأطمأن على قواته المتبقية (). فقد استمر بمواصلة الزحف وتطهير المقاطعات الأيرلندية المتبقية ألا أن الانباء وصلت أن الاسكتلنديين اعلنوا في الاول من كانون الثاني/ يناير 1651 امير ويلز ملكا بأسم شارل الثاني شريطة احترامه العصبة والعهد الجليلين The solemn League and Covenant وتوجه شارل الثاني الى اسكتلندا، فطلب البرلمان من كرومويل ملاحقته الى اسكتلندا، فتولى كرومويل على الفور قيادة جيش قوامه عشرون الف مقاتل وملاحقته به، الى ستيرلنك، تاركاً صهره لأخضاع ما تبقى من ايرلندا، تمكن كرومويل في ثلاثة ايام من سحق القوات الاسكتلندية ()، وتوجهت قوات شارل الثاني نحو انكلترا حتى وصلت الى وورسيستر Worcester وقد لحقت قوات كرومويل به، الذي استطاع القضاء على الجيش الملكي تماماً خلال خمس ساعات فقط في الثالث من ايلول/سبتمبر 1651 وهرب شارل الثاني بعد هزيمته متنكراً حتى تمكن من ايجاد سفينة تنقله الى فرنسا ().

بعد الانتصارات التي حققها الجيش اصبحت الحاجة ملحة الى التغيير والمطالبة بالاصلاح، وكانت هناك فجوة بين الجيش والبرلمان ، لاسيما بعد ان اتهم الجيش البرلمان بعدم قدرته على حكم انكلترا، وبعد ان تمكن من التملص من عملية حله لمرتين في عامي 1647 و1648، قرر كرومويل ان يكون على رأس السلطة في بلاده داعماً مسعى الجيش من خلال عقده لأجتماع يضم ضباط الجيش وبعض اصدقائه، من البرلمانيين لأعتماد افضل طريقة للتخلص من البرلمان (). وبالفعل تخلص



كرومويل وانصاره من برلمان الرث في 20 نيسان / ابريل عام 1653، وتم تشكيل برلمان جديد اسماه (البرلمان الهزيل Barebones Parliament) (مكون من مائه وأربعين عضواً، اتسم بأنه كان يفتقد الى القيادة والتنسيق، فمالبت ان دخل اعضاء البرلمان في جدالات لمدة خمسة اشهر). مما اضطر كرومويل الى التخلص من ذلك البرلمان ايضاً، وبعد ذلك قرر مجلس الضباط ان يكون كرومويل حامي البلاد ويحمل لقب (لورد حامي الكومنولث Lord Protector Commonwealth)، وقد قبل كرومويل ذلك في السادس عشر من كانون الاول/ديسمبر 1653 علناً ثم ادى القسم، وتم تسليمه سيف مدينة لندن والختم وقام بالتوقيع على وثيقة وعد بها بالدعوة لتشكيل برلمان يتكون من (400-500) عضو في انتخابات لا يجب ان يكون فيها اي دور لأنصار الملك شارل الثاني او الكاثوليك، فضلاً عن ذلك وعد ايضاً بعدم حل ذلك البرلمان دون موافقة اعضائه قبل مضي مدة خمسة اشهر من تشكيله.).

استمر حكم كرومويل لانكلترا ما يقارب الخمس سنوات قدم خلالها حكومة رشيدة وفعالة، وسعى الى اصلاح القوانين، وجعل التعليم اكثر سهولة، وانتهج سياسة تسامح دينية واسعة تنص على العبادة وفقاً للدليل، وسمح لليهود بالعودة الى انكلترا لأول مرة منذ طردهم في عهد الملك أدورد الاول عام 1290). وكان الانجاز الاهم لكرومويل انه اعطى لأنكلترا منزلة دولية محترمة). وفي الثالث من ايلول/سبتمبر 1658 توفي اوليفر كرومويل نتيجة لألتهاب رئوي وارهاق وهو في الستين من عمره، وقد كان كرومويل اختار ولده ريتشارد Richard خلفاً له، فأصبح الاخير اللورد حامي الكومنولث وامتاز بعدم تمتعه بأي من مزايا والده)، اذ اصبح خاضعاً الى كبار ضباط الجيش، وقد سادت في مدة وصايته التي لم تدم سوى سبعة أشهر و(26) يوماً فقط سلسلة من النزاعات بين ضباط الجيش والبرلمان من جهة وبين الضباط انفسهم من جهة ثانية، مما دعا الجنرال جورج مونك (George Monk)، الى دخول لندن والسيطره عليها في الثالث من شباط/فبراير 1660) مع قوة عسكرية قدرت ب ستة الاف جندي، بعد أن تخلى ريتشارد بنفسه عن الحكم، وفي خضم تلك الاحداث التي مرت بها الجمهورية طوال سنوات وجودها جعلت اكثر الاعضاء الذين نادوا بالجمهورية ينقلبون عليها، الامر الذي دعا الجنرال مونك يعرب عن رغبته في عودة الملكية، فأرسل الى شارل الثاني يبلغه بضرورة مغادرة اسبانيا والتوجه الى بريدا (Breda) للدخول في مفاوضات



حول صيغة الحكم الجديد () وكان مونك قد طلب من البرلمان الدعوة الى انتخابات فورية وحل نفسه ,وبذلك أجريت الانتخابات وجاءت النتائج نصراً للملكيين بأغلبية المقاعد البرلمانية، سمي البرلمان المنتخب في نيسان/ابريل 1660 ببرلمان الاتفاقية وذلك لكونه أخذ على عاتقه مواصلة الاتفاق مع شارل الثاني وايجاد صيغة جديدة ترضي جميع الاطراف، وتتمى الاجواء لعودته الى العرش.()

وبعد ان أجمع البرلمان في نهاية نيسان/أبريل ووجه دعوة لشارل الثاني المنفي للعودة الى انكلترا () والاتفاق معه على وفق معاهدة نيوبورت Treaty of Newport عام 1648 والتي نصت على منح البرلمان سلطة اعلى للسيطرة على الميليشيا وحق التوظيف في جميع مناصب الدولة () والتي حاول اعضاء البرلمان عقدها مع والده شارل الاول وتسببت أيضاً بحملة تطهير برايد 1648، الا ان شارل الثاني حذا حذو أبيه فرفض الاتفاق بحسب هذه المعاهدة ، واصدر تصريحاً من بريدا في هولندا في الرابع من نيسان/ابريل 1660 قبل عودة الملكية تماماً وارسله الى كل من الجنرال مونك ومجلس العموم ومحافظ لندن وضباط الجيش، سمي هذا التصريح لما يحتويه من بنود اعلان بريدا The Declaration of Breda () وقد وعد شارل الثاني بموجبه بتجاوز تداعيات المرحلة السابقة، وتقديم "العفو العام" لجميع الموالين للجمهورية باستثناء الذين لا يعفو عنهم البرلمان، والحرية للمواطنين الاحرار كافة، ووعد بأن يدفع للجيش مستحقاته، المالية المتأخرة قبل حله، وافر بالتسامح الديني بالقدر الذي يوافق عليه البرلمان، والسماح للبرلمان بان يحدد شرعية الالقاب الملكية التي تم اكتسابها خلال مدة انقطاع الملكية () . صيغ اعلان بريدا لتسوية كل المشاكل التي نتجت عن الخلاف السابق بين الملك والبرلمان، وحاول الاعلان الحفاظ على حقوق الفرق السياسية في انكلترا ()

وحينما أجمع مجلس العموم واللوردات في البرلمان مع عمدة لندن واعضاء المجلس المحلي ، تداولوا في بنود الاعلان واعلنوا بالأجماع وبترحيب انه مباشرة بعد وفاة الملك شارل الاول "جميع الممالك والحقوق التابعة له تكون بالميراث والاحقية للأبن البكر بحيث تنتقل الخلافة المشروعة الى شارل الثاني.()"



وفقا لما تقدم دعا البرلمان الانكليزي شارل الثاني للعودة الى البلاد بدون قيد او شرط ، وفي تلك الاثناء انتقل شارل الثاني وعائلته من بريدنا الى بروكسل ، وفي الثاني والعشرين من ايار / مايو 1660 قام جيمس James أخ شارل الثاني بوصفه قائد البحرية الملكية بزيارة الى الاسطول الانكليزي () الذي لم يكن مرسلاً من البرلمان ، ولكنه حط الرحال على السواحل الهولندية ليقدم الولاء للملك شارل الثاني () وقد استقبل جيمس من جانب البحارة بالترحيب والتهاتف () وخلال مدة قصيرة، وصلت لجنة من مجلس اللوردات والعموم الانكليزي الى هولندا، التي بدورها قدمت دعوة للملك شارل الثاني من الشعب الانكليزي بالعودة وتسلم العرش وقبول رجاء البرلمان () .أبحر شارل الثاني (1630-1660/1685-1660) ومرافقوه الى انكلترا لترسو سفنهم عند دوفر Dover في السادس والعشرين من ايار/مايو 1660 () . ليلتقي بحشد كبير من السكان المحليين والجنرال مونك الذي وصلها في التاسع والعشرين من ايار/مايو 1660 (هو تأريخ ميلاد شارل الثاني)، وقد وجد شارل الثاني انكلترا في حالة من الحماس، حينما توافدت اعداد كبيرة من النبلاء والوجهاء على دوفر وترافقهم خيالة، وفي لندن تم تحضير مشاعل النار التي تضرم في الهواء الطلق وتم تزيين المنازل والشوارع بالزهور، كان يتقدم شارل الثاني الى لندن موكب ملكي، وحينما اقترب الملك من لندن احتشد الناس لتحيته،

وكان المشهد في لندن يفوق الوصف () . حين تم إعلان بدء حكم شارل الثاني منذ لحظة وفاة أبيه في كانون الثاني/يناير 1949، وبذلك تمت عودة ال ستيوارت الى حكم انكلترا مره اخرى، () مما يعني أن كل قرارات البرلمان التي وافق عليها أبوه تبقى سارية المفعول في حين تم أبطال سائر القرارات الأخرى () ، ضم المجلس الاستشاري للملك شارل الثاني نواباً من المجموعات التي ضمت مؤيدي الملكيين وأولئك الذين تعاونوا مع الأنظمة الجمهورية وهم أدوارد هايد Edward Hyde والذي أصبح يلقب بـ إيرل كلارندون Earl Clarendon في 1661 () ، والسير أدوارد نيكولاس Sir Edward Nicholas، ودوق أورموند Duke of Ormonde فضلاً عن رجال خدموا حديثاً في حكومة كرومويل، خصوصاً الجنرال مونك الذي أصبح يلقب بـ دوق اليمارل Duke of Albemarle ، وأدوارد مونتاجو Edward Montague الذي أصبح يلقب بـ إيرل ساندويش Earl Sandwich وأنتوني أشلي كوبر () Anthony Ashley Cooper الذي يلقب بـ إيرل شافزبري () Earl of Shafesbury



وكانت أهداف شارل الثاني منذ اعتلائه عرش أنكلترا، تمحورت حول اتباع سياسة التسامح تجاه الكاثوليك والتخلص من سيطرة البرلمان ()، لكن كان عليه قبل ذلك مواجهة المشكلات الدستورية والمالية والكنسية التي فشل "برلمان الاتفاقية" في إيجاد تسويات لها، وفي غضون ذلك، فأُن تنفيذ إعلان بريددا لم يبرهن بأن تنفيذه سهل، إذ كان هناك ارتفاع شديد جداً في فرض الضرائب في عام 1660، وأن الجزء الأكبر من الجيش والبحرية قد تم تسريحه بدون تسديد رواتبه المتراكمة ولقد تم بذل جهود ناجحة من أجل استيعاب المحاربين القدماء الذين تم تسريحهم واستيعابهم في المجتمع المدني، إلا أن أهم أنجاز حققه شارل الثاني عندما صادق في آب /أغسطس 1660 على قرار العفو العام وطي صفحة الماضي Act of free and Generd Pardon, Indemnity and oblivion وهو عبارة عن وثيقة بارزة تضمنت بنوداً أهمها تقديم عفو عن الجرائم التي ارتكبت ضد الملكية خلال العقدين الماضيين، استثنى القانون أولئك الأفراد المسؤولين عن أشغال التمرد الأيرلندي لعام 1641 وأولئك الذين وقعوا على حكم أعدام شارل الأول، وحفنة من أسماء أخرى من الشخصيات كان من بينهم السير هنري فان الأصغر Sir Henry Van the younger حيث أعدم مع تسعة أشخاص من قتلة الملك، في حين نبشت جثث كل من كرومويل وأيريتون Ireton وبرادشو Bradshw وشنقت وقطعت رؤوسهم وتم تنفيذ ذلك في شهر كانون الاول / ديسمبر 1661، كان هذا الأمر كافياً لأرضاء عطش أنصار الملكية للانتقام من دون إثارة أي نوع من حماقات سفك الدم. ()

وبقدر تعلق الأمر بالأراضي المصادرة، فقد تم تسويتها على أساس إعادة الأراضي التي تمت مصادرتها من جانب حكومة الجمهورية التي سيطرت خلال مدة غياب الملكية إلى ملاكها الأصليين، تضمنت تلك الأراضي كل أراضي التاج والكنيسة وبعض الأملاك الخاصة بأنصار الملكية بدون تعويض لأولئك الذين اشتروها، وقد أعطى شارل الثاني وعداً بأن يتم الاعتراف بالألقاب على ملاك الأراضي مهما كانت طريقة اكتسابها () في حين لم ينصف ضحايا الموالين لشارل الثاني الذين كانوا معه في المنفى واضطروا لبيع أراضيهم ليدفعوا غرامات فرضت عليهم بصفتهم أشخاصاً قاموا بأعمال سيئة، لكن في كل الأحوال وجدوها بأيدي أولئك الذين اشتروها بطريقة غير شرعية أيام الحكومة الجمهورية، لذا لم يتم استرجاع أراضيهم، حيال ذلك، أمتعض كثير من مؤيدي الملك،



وأصيبوا بخيبة أمل بأن شارل الثاني قد خذل أنصار أبيه شارل وأنصف أعداءه بتمريره قانون العفو.()

ومهما يكن الأمر، فقد قرر شارل الثاني ومستشاره كلارندون التمييز بين الأشخاص الذين تمت مصادره أراضيهم بالقوة وتم بيعها، والذين قاموا ببيع أراضيهم بصورة طوعية بل دفعوا أموالاً لتسهيل عملية البيع وتسريعها، وهؤلاء تجب معاقبتهم لأن أي إجراء آخر سوف يؤثر في صدق الإجراءات القانونية خلال مدة فراغ الحكم الواقع بين الملكين من عهد شارل الأول لغاية تتويج شارل الثاني، وينتج عنها نتائج فوضوية، غير أن الحكومة كانت مترددة في الإعلان عن قرارها خشية من معارضة مؤيدي الملك شارل الأول.()

كان من الواضح، أن شارل الثاني قد أهمل تسوية مشكلة المؤسسة الكنسية، بالرغم من أن التعهد النهائي لأعلان بريدا، الذي أعلن فيه بأنه سوف يمنح قبوله لأي تشريع يعرض أجراً متعلقاً بالتسامح الديني، وأنه أراد إعادة تأسيس كنيسة أنكليزية شاملة واسعة من خلال دعمه ظاهرياً لتولي بعض رجال الكنيسة المشيخية المعتدلين منصب رئيس أساقفة (المطران)، وتم تعيين قساوسة في البلاط الملكي وبذل جهود من أجل إيجاد توافق بين الأنكليكان والمشيخانيين.()

وقد توجت تلك الجهود بلقاء في الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 1660 بين رجال الدين لكن لم يثمر عن ذلك اللقاء أي شيء، ويبدو أن أسباب اخفاق هذا اللقاء، مردها إلى تطلع شارل الثاني لتأليف تحالف سياسي بديل عن العرش والكنيسة، وبالرغم من التقاء برلمان الاتفاقية من السادس من تموز/ يوليو حتى رفع جلسته في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر 1660 لمناقشة المسائل الدينية والمذهبية إلا أنه لم يتوصل الى قرار.()

والراجح، أن الرأي الأنكليكاني متعصب جداً في البلاد، بحيث أن تأسيس أو تكوين فكرة كنيسة واسعة شاملة لدى الأنكليكانيين لم تكن ممكنة عملياً، وأن مثل هذه الفكرة يجب أن تتم حتى تشكيل برلمان جديد أكثر حزماً.

ومن المهم الإشارة الى أن وعد شارل الثاني بالتساهل والتسامح مع المنشقين، أي أتباع المذاهب الدينية التي ليست من ضمن الكنيسة الانكليزية، والذين عانوا من قوانين الاضطهاد التي فرضها



عليهم البرلمان، والتي تسر شارل الثاني الذي بطبيعته كان مهتماً بجعل الكاثوليك قادرين على أن يأخذوا حريتهم بالعبادة في إنكلترا. (1)

وفي الوقت نفسه، لم يرد أي بروتستانت مع الكاثوليك، في حين فضل بعض الكاثوليك التسامح مع كل البروتستانت، وقد حاول شارل الثاني اتخاذ موقف داعم تجاه المنشقين، ورأى أن المطالبة بالتنازل عن حرية الدين من قبله تسبب اختلافات كبيرة بينه وبين البرلمان حيث تعثرت مشيئة الملك بسبب الاحتياجات الملحة الأخرى التي طالما كانت مالية (2). وفيما يخص التسوية المالية فالملاحظ أن المال يمثل جوهر التناغم الدستوري بين العرش والبرلمان فأن اتفاقاً حصل استقرار مالي في إنكلترا، كان على البرلمان أن يزود شارل الثاني بالأموال، لكن الخشية كانت من التسهيلات المالية للملك ستجعل منه مستقلاً عن البرلمان. فضلاً عن الحاجة إلى الأموال لدفع متأخرات رواتب البحرية والجيش، علاوة على أن نظام الضرائب ونظام التمويل الحكومي كانا قديمين (3)، لذا قرر البرلمان منح شارل الثاني مبلغاً قدره (1,200,000) جنيه استرليني بوصفه مبلغاً كافياً ومن شهر أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 1660. كان وقت البرلمان مسخراً كثيراً لبذل الجهد لتوفير ذلك المبلغ، لكن إحدى النتائج المهمة للتسوية المالية هو تحويل أساس المورد الاعتيادي للملك من الأراضي إلى التجارة، ووجه البرلمان ضريبة الكسايض Excise التي تفرض بالدرجة الأساس على استهلاك الجعة لتضم إلى موارد الملك أما المصدر الثاني لموارد الملك فهي الجمارك من خلال فرض ضريبة على التجارة (4) وتم ذلك حينما أقر البرلمان في أيلول/سبتمبر 1660 قانون الملاحة والذي كان موجهاً فعلياً ضد الهولنديين أكثر من القانون الذي سبقه في عام 1651، وقضي القانون الجديد بتسجيل كل السفن المبنية بأيد أجنبية، ويمتلكها تجار إنكليز، وقد جعل هذا القانون من الصعب على أكثر مالكي السفن الأجنبية أن يهرب من القانون، وقد كان دقيقاً أكثر بحيث عنونت البضائع التي يجب أن تستورد من القارة بسفن إنكليزية أو بسفن من البلاد التي تجلب منها البضائع (5)، على الرغم من تعدد الموارد المالية بموجب تلك التعديلات، لكن لم يتم التوصل إلى هذا المبلغ مطلقاً، ولم تكن المنحة التي أقرها البرلمان بدون ثمن فقد تنازل شارل الثاني عن حق الوصاية على الأراضي، وتم إلغاء السيطرة الاقطاعية، وأصبحت السيطرة لمالكي الأراضي (6).



بقيت التسوية المالية معلقة لحين تشكيل برلمان جديد، تم حل برلمان المعاهدة في التاسع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر 1660، وتم انتخاب برلمان جديد عرف بـ"برلمان الفرسان" Cavalier Parliament الذي اجتمع لأول مرة في الثامن من آذار/مارس 1661.

الخاتمة

كان من الواضح، أن الشعب الانكليزي قد ملّ الحروب الأهلية التي جرت، وظهر فشل النظام الجمهوري في تحقيق الأمن والسلام، لذا رأى ان العودة الى النظام الملكي بصحبة برلمان قوي كفيل بتوفير الاستقرار، لقد كانت تجربة شارل الاول مع البرلمان الانكليزي مرة وقاسية ودفع رأسه ثمناً لها، ولعل وعسى ان يتعظ شارل الثاني منها في علاقته بالبرلمان، وعلاقته مع الطوائف الدينية.

المصادر

الكتب العربية والمعرية

- 1- الصطوف، عبد الكافي وآخرون، دراسات في تأريخ أوروبا في العصر الحديث، دمشق، 1998،
- 2- الإسكندري، عمر وحسن، سليم، تاريخ أوروبا الحديث وأثار حضارتها، ج1، ط2، مصر، 1920
- 3- اليسوعي، صبحي حموي، تأريخ الكنيسة المفصل، مج3، دار المشرق، بيروت، 2003
- 4- بالمر، روبرت ر.، تاريخ العالم الحديث، ترجمة: محمود حسين الامين، ج1،
- 5- جعفر خصباك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، الموصل، 1964.
- 6- حاطوم، نور الدين، تأريخ القرن السابع عشر في اوربا، دار الفكر، دمشق، 1986،
- 7- البطريق، عبد الحميد، نوار، عبد العزيز، التأريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا، دار النهضة، بيروت، د.ت،
- 8- قلعجي، قدرى، كرومويل بطل الثورة الإنكليزية، دار العلم للملايين، 1947، ص31؛
- 9- نجم، زين العابدين شمس الدين، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، 2012
- 10- محمد، ثامر، عزام ومحمود، ابتسام، الثورة الجليلة 1688 وأثرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا، بحث منشور في مجلة سر من رأى، المجلد 5، العدد 15، كلية التربية، جامعة تكريت، 2009



المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية

Algerian Journal of Historical and Legal Studies

الرقم الدولي: 1025-2437 I.S.S.N

الرقم الدولي التسلسلي الإلكتروني: 6510-2600 E.I.S.S.N

المجلد: 10 العدد: 03 - تاريخ النشر: 29-12-2025

التطورات السياسية في إنكلترا (1660 – 1625م) ص 24-40

م.د أميرة سعيد زباله الياسري



الرسائل والاطاريح

- 1-الموسوي، ربيع حيدر طاهر، تطور البرلمان البريطاني (1911 – 1949)، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007،
- 2-حسن، علي جبر، الصراع بين الملك والبرلمان في أنكلترا (1603 – 1689)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013،
- 3-السعدون، ريا رياض حمود شبلي، الجمهورية الانكليزية واثرها في السياسة الداخلية لأنكلترا (1649-1660)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، 2008 .
- 1- Cannon, John, Dictionary of British History, Great Britain, Clays Ltd, 2001
- 2- Purova, the History of England Absolute Monarchy, (Non) 1996,.
- 3- Modern England (1485-1714), Second edition, Sing aport, C.O.S, 2009
- 4-Mattlews, William, CharlesII's Escape from Worcester, university of California Press, 1966
- 5- Morill, John, Stuart Britain Avery Short introduction, Great Britain, TJ international Ltd, 2000
- 6-Bliss, Robert M., Restoration England Politics and government (1660-1688), Methuen&CO, USA, 1985,
- 7-Weight, Ernest Hunter, Wright, Mary Heritage, Richards Topical Encyclopedia, New York, King sport Press, INC, 1962
- 8-
- 9- The New Encyclopedia Britannica, Vol.VI, USA,1911,.
- 10- Kenyon, J. P., Landy, Allen, Stuart England, Great Britain,Cox&WymanLTD, London, 1978 ;
- 11- Trevelyan, G. M., history of England, 1978
- 12- Great Britian ,Ballantyne press, London, 1944
- 13- II,Adam&Charies black, London, 1902, Vol.IV,



14 -Harris, Tim, Restoration Charles II and his kingdoms 1660-1685, Clays Ltd, London, 2005,

15-Douglas, David C., English Historical documents, New York, Oxford university press, 1953, Vol.VIII

Hrold J., History of England, Third Edition,(Non), 1971 - 16

. Schultz

17-Coward, Barry, The Stuart Age England 1603-1714, Third Edition, Malaysia, 2003,

18-Thornton, Heather, D., Restoration, religion and revenge, A thesis submitted to the Groduate faculty of Louisiana stat university and Agricultural and mechanical college in pastel fulfillment of the requirement for the degree of master of Arts, 2005.

19 -Miller, John, James II, Great Britain, St Edmunds bury press Ltd, London , 2000,

20-Halliday, F. E., Aconsice History of England from Stoneheng, Jarrold&SonsLtd,worwich, London, 1974

21-Kenyon, J. P., The Stuart constitution 1603–1688, Documents and Commentary, LightningnSource UK Ltd, Cambridge at the university; Smith, David L., The Stuart Parliaments 1603-1689, Great Britain, Oxford University Press, 1999;

22-Kenyon, the Stuart, P.362 ; Wilson, David Harris, A History of England, united states of America, The Dryden press INC, 1967,

; Lockyer, Roger, Tudor and Stuart Britain, Malaysia,PJB, 2005, . 23-

24- Powell., Prest, Wilfrid, Albion Ascendant English History 1660-1815, Great Britain, Eyre&Spottis woode Ltd, London,1998

25-

26- ;Trevelyan, G.M., A Shortened of England, Longmans,

27-Nolan, Cathal J., Wars of the Age of Louis XIV (1650 – 1717), An Encyclopedia of Global warfare and Civilization, Green wood press, London, 2008,



المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية

Algerian Journal of Historical and Legal Studies

الرقم الدولي: I.S.S.N: 1025-2437

الرقم الدولي التسلسلي الإلكتروني: E.I.S.S.N: 6510-2600

المجلد: 10 العدد: 03 - تاريخ النشر: 29-12-2025

التطورات السياسية في إنكلترا (1660 – 1625م) ص 24-40

م.د أميرة سعيد زباله الياسري



-28 Wilding, Norman and Philip Laundry, an Encyclopedia of Parliament, Great Britain, T.&A. Constable Ltd, London, 1972